انتقال حلف شمال الأطلسي من مبدأ الدفاع إلى مبدأ التدخل في النظام الدولي "الرؤية التوسعية"

NATO's transition from the principle of defense to the principle of intervention in the international system "expansive vision"

دحو مصطفى[1]
طالب دكتوراه جامعة الجزائر3
dahou.dtnt@gmail.com

تاريخ الوصول 2019/01/28 القبول 2020/12/16 النشر على الخط 2022/01/15
Received 28/01/2019 Accepted 16/12/2020 Published online 15/01/2022

ملخص:

من خلال هذا الموضوع سنتطرق إلى حلف شمال الأطلسي بإعتباره أحد أهم الأحلاف العسكرية أثناء فترة الحرب الباردة الذي إستمر بقاؤه إلى وقتنا الحاضر رغم إنتهاء الأسباب الأصيلة التي أدّت إلى وجوده بناء على عقيدة دفاعية مفادها مواجهة تهديد التوسع السوفياتي، بالإضافة إلى قدرته على التكيّف في ظل التغيّرات الإستراتيجية التي مسّت القواعد الناظمة لسلوك الدول على الساحة الدولية في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة النظام الدولي، وإنتهاجه سياسة توسعية–تدخلية نتج عنها إنضمام دول وسط وشرق أوروبا إلى عضويته وقيامه بعلاقات شراكة وتعاون مع العديد من دول العالم، مما أدّى إلى تدخله في كل من ليبيا، العراق، أفغانستان وصربيا دعما لتوجّه السياسة الخارجية الأمريكية ودورها العالمي، الأمر الذي دفع بالدول الكبرى كروسيا والصين التي تشعر بالتهديد من قبل سياسات هذا الحلف بإتخاذ رد فعل مقاوم لسلوكه التوسعي أنتج عدّة مبادرات ومشاريع موجّهة ضد سياسته التوسعية على غرار إنشاء مجموعة بريكس، منظمة شنغهاي للتعاون والمبادرة الصينية للتجارة "طريق واحد، حزام واحد".

الكلمات المفتاحية : حلف شمال الأطلسي، الإستراتيجية التوسعية، الشراكة من أجل السلام، العضوية في حلف شمال الأطلسي، أهداف حلف شمال الأطلسي.

Abstract :

In this research we study the alliance of NATO which is considered as the most important alliances during the cold war. Despite the end of the causes of his existence which was to defend the continent of Europe from the soviet enlargement, but the NATO still exist and has been able to adapt with the deep changes in the field of international relations. The NATO works under the USA leadership, and he pursued an expansionist policy in Eastern Europe and he is following the ways of partnership with the countries from the entire world. NATO's interventions in Iraq, Afghanistan and Libya led the Russia and China to set up a strategic relation between theme against his enlargement behavior as Shanghai organization and the china trade initiative one road one belt.

Keywords: NATO, expansionist strategy, partnership for peace, membership in NATO, NATO objectives, Strategy of NATO.

[1] – المؤلف المراسل: مصطفى دحو البريد الإلكتروني: dahou.dtnt@gmail.com

مقدمة:

اتسمت فترة الحرب الباردة بصراع الإيديولوجيا حيث سادت الأحلاف العسكرية كأداة للمواجهة بين الأعداء، ولذلك سميت بفترة جنون الأحلاف. ومع إنهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو تغيرت القواعد التي تدير العلاقات بين الدول نتيجة تلاشي التهديد النووي وإنتهاء التسابق نحو التسلح مما أدى تدريجيا إلى زوال الأحلاف العسكرية، وهو الأمر الذي مهّد إلى سقوط القوة العسكرية لصالح التنافس الإقتصادي[1]. وما يميز فترة ما بعد الحرب الباردة بالإضافة إلى ظهور التحالفات والتكتلات الإقتصادية هو وزوال الأحلاف العسكرية بإستثناء حلف شمال الأطلسي الذي يضم دول الإتحاد الأروبي وشمال القارة الأمريكية، والذي إستمر إلى اليوم نتيجة قدرته على التكيف مع دينامية الأوضاع والمتغيرات على الساحة العالمية الأمر الذي عزز أهميته على الساحة الدولية[2].

لقد تطورت النشاطات والتفاعلات والإرتباطات بين مختلف الفواعل الدولية حيث إتّجه عالم اليوم إلى زيادة الاندماج الاقتصادي العالمي والثورة العلمية في مجال المواصلات والاتصالات ما أدى إلى سقوط المحرمات الدولية التي عملت على حماية حدود الدولة والمتمثلة في تقنين مفهوم السيادة وتعزيز مبدأ التدخل نتيجة تغير مصادر النزاعات وقواعد إدارتها، إذ أصبح المصدر الرئيسي للنزاعات في عالم اليوم متعلقا بالهوية لدى الجماعات الإنسانية داخل الدولة الواحدة، وتعرف هذه النزاعات بالنزاعات الاجتماعية الممتدة ما يعني أن الحدود الثقافية تصبح في مواجهة الحدود الجغرافية للدولة[3]. من هذا السياق نحاول أن نعالج في هذه الدراسة الإشكالية التالية:

في ظل المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة العالمية فيما يتمثل المفهوم الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي؟ وما هي دوافع ومراحل إنتقاله من العقيدة الدفاعية إلى نهج السياسة التدخلية في النظام الدولي؟

أولا: حلف شمال الأطلسي، النشأة والتطوّر

لقد سادت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى جملة من الأفكار تدعو الدول الديمقراطية إلى التكتل في حلف واحد في مواجهة الدول الديكتاتورية، وقد نضجت هذه الأفكار إلى درجة أصبح يتبناها كتاب وجمعيات عديدة بداية بالكاتب الأمريكي كلارنس ستريت سنة 1939م الذي نشر كتاب بعنوان "الإتحاد في الحال" وتبنى ضرورة الإتحاد من أجل الدفاع ضد أي إعتداء يأتي من الخارج وهو ما شجع على ظهور جمعيات الإتحاديين في مختلف المدن الأمريكية كما أنشأت مجلات شهرية تحت عنوان الإتحاد في الحال، بالإضافة إلى ظهور جريدة تركز على العلاقات المميزة بين النظم الديمقراطية والتطورات التي شهدتها الساحة الدولية بعد

[1] عادل سليمان، "الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان"، مجلة السياسة الدولية، أفريل 2002، عدد 148، متوفر على الرابط: www.f-law.net/law/showthread.php?49125 ، (2018/05/16م).

[2] "الرؤية الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو-رؤية برلمانية"، متوفر على اللرابط:
www.nato.int/docu/review/2009/090203/ar/index.htm ، (2018/05/02م).

[3] يوسف ناصف حتي، "أي هيكل للنظام الدولي الجديد"، مجلة عالم الفكر، الكويت: مطبعة الحكومة، عدد مزدوج 3-4، المجلد23، ص ص 99-101.

الحرب العالمية الثانية والتركيز على الإتحاد السوفياتي كخطر دائم ومشترك يتهدد الدول الديمقراطية[1]، الأمر الذي دفع إلى إقامة إتفاقية دنكرك العسكرية بين كل من فرنسا وبريطانيا في 4 مارس 1947م من أجل مواجهة خطر ألمانيا المتوقع مستقبلا بعد إعادة بنائها، وأعقب ذلك توقيع إتفاقية عسكرية ثانية بتشجيع أمريكي تمثلت في "ميثاق الإتحاد الغربي" عام 1948م وشملت كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ بهدف تبادل المساعدة العسكرية في حالة تعرض إحدى الدول الداخلة في الميثاق إلى عدوان مسلح[2].

لقد جعل تنامي الشعور بالتهديد السوفياتي لأوروبا الدول الأعضاء في ميثاق الإتحاد الغربي تصل إلى قناعة مفادها عدم جدوى قوتها جراء الحروب التي أنهكتها في مواجهة قوة الإتحاد السوفياتي، الأمر الذي جعل من مسألة انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا الغربية، في ظل تلاقي المصالح، أمرا ضروريا لدعم أمن أوروبا باعتبارها قوة وازنة وقادرة في العلاقات الدولية يمكنها دعم وحفظ الأمن الأروبي في وجه المخاطر التي يمثلها الإتحاد السوفياتي. وتمخض عن ذلك توقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي في 04 أفريل 1949م بواشنطن بعد نقاشات ومفاوضات من طرف 12 دولة[3]، ويقوم هذا الحلف في إطار ما يجيزه ميثاق الأمم المتحدة الذي يعطي الحق لأي دولة بالدفاع عن نفسها سواء منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى[4].

يسمى الحلف اختصارا بحلف الناتو(NATO)، ويتكون ميثاق حلف شمال الأطلسي من ديباجة و14 مادة تدعو إلى توحيد الجهود من أجل الدفاع المشترك وحفظ السلم والأمن وتشتمل الديباجة الآتي[5]:

1-التأكيد على التراث المشترك لدول الحلف وضرورة العمل على الحفاظ عليه.

2-ميثاق الحلف دفاعي وليس هجوميا.

3-الميثاق يعترف بأولوية هيئة الأمم المتحدة ويخضع لمبادئها ويلتزم بميثاقها.

4-الميثاق لا يقتصر على الأمور العسكرية بل يسعى إلى نشر الرفاهية.

5-الحضارة المشتركة لأعضاء الميثاق تقوم على الديمقراطية ومبدأ سلطان القانون وحرية الفرد.

كما ينص ميثاق حلف شمال الأطلسي على الشروط الواجب توفرها ليتم قبول انضمام الدول إليه وهي كالتالي[1]:

---

[1] ليلى مرسي، أحمد وهبان،" حلف شمال الأطلسي-العلاقات الأمريكية الأروبية بين التحالف والمصلحة 1945-"2000، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص 42.

[2] إبراهيم إسماعيل كاخيا، "الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو NATO "، مجلة الفكر السياسي، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، العدد 33، ربيع 2009، ص 222.

[3] الرجع نفسه، ص 222.

[4] من الموسوعة الإلكترونية (المقاتل)، منظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو)، متوفر على الرابط:
www.moquatel.com/openshare/behoth/monzmat3/nato/sec02-doc-cvt.htm ، (2018/06/15م).

[5] السيد مصطفى أحمد أبو الخير،" النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد النظام الدولي العام"، ط1، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 189.

1-أن تكون الدولة المنضمة أروبية.

2-أن تكون الدولة المنضمة ديمقراطية.

3-أن تكون الدولة بمركز يساعدها على تمتين واستمرار السلم في المنطقة الواقعة حول شمال الأطلسي.

4-أن تتم الموافقة على عضوية الدولة الجديدة بإجماع الدول الأعضاء، كما أكدت مواد المعاهدة أن الحلف دفاعي وأنه يحترم مبادئ الأمم المتحدة كما جاء في الديباجة.

ويحدّد الباحث روبرت أسغود أسباب دوافع دخول دول أوربا إلى حلف شمال الأطلسي في أربع وظائف يقوم بها الحلف وهي كالتالي[2]:

1-زيادة القوة الخارجية من خلال ضم مصادر قوى الدول المشتركة في الحلف.

2-تثبيت الأمن داخل كل من الدول المتحالفة وخاصة الدول الضعيفة منها عبر تعزيز قوة ومكانة السلطة أمام أي تهديد داخلي.

3-تقييد وكبح المتحالفين من خلال ضمان عدم اعتداء أي دولة على دولة أخرى داخل الحلف.

4-تحقيق النظام الدولي الذي يهدف إلى تعزيز الانسجام بين دول الحلف وتأسيس نظام دولي يتمثل في نموذج من السياسات الدولية المستقرة.

يتضمن الحلف عدة هياكل وأجهزة تكفل عملية قيامه بوظائفه وفقا لما حدّده الميثاق ويمكن تقسيم أجهزة الحلف إلى ثلاث وحدات رئيسية تتمثل في[3]: مجلس الحلف واللجنة العسكرية والقيادات العسكرية. ويتضمن الحلف ثلاث قيادات عسكرية رئيسية هي:

1-قيادة الأطلسي ومقرها نورفولك بفرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية[4].

2-قيادة القنال ومركز قيادتها نورثوود قرب لندن[5].

3-قيادة القوات المتحالفة في أوروبا والتي تتضمن خمسة (05) قيادات فرعية من بينها قيادة القوات الحليفة لجنوب أوروبا ومركز قيادتها نابولي في إيطاليا[6] وهي القيادة التي تشرف على الأمن في البحر المتوسط من شرقه إلى غربه[7].

---

[1] محمد حمدان المصالحة، "إستراتيجية الحلف الأطلسي في النظام الدولي الراهن"، مجلة الدفاع الوطني، متوفر على الرابط: www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=1292، (2018/06/27م).

[2] محمد حمدان المصالحة، مرجع سابق.

[3] محمود عزيز شكري، "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو 1978 ، ص ص 36-37.

[4] محمود عزيز شكري، مرجع سابق، ص 37.

[5] إبراهيم إسماعيل كاخيا، مرجع سابق، ص 223.

[6] المرجع نفسه، ص 223.

[7] محمود عزيز شكري، "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، مرجع سابق، ص 39.

بالنظر إلى مجموعة الدول التي يضمها حلف شمال الأطلسي في صفوفه نجد أنه من بين 29 عضو من أعضائه توجد 21 دولة تنتمي إلى الإتحاد الأروبي يضاف إليها دول أخرى ذات مقدرة عالية كالولايات المتحدة الأمريكية وكند وتركيا ما يعني أنه حكما يتمتع بإمكانات بشرية ومادية هائلة تمكنه من القيام بالمهام الموكلة إليه، ويعتبر جوهر رؤية حلف شمال الأطلسي بسيطا فهو يجسد العلاقة والإرتباط العبر أطلسية بين أمريكا الشمالية وأوروبا، وقال الرئيس ترومان عند توقيع معاهدة إنشائه بأن حلف شمال الأطلسي هو الذي يحمي السلام في مجتمعنا، وقد تعززت هذه الرؤية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م أين برزت الحاجة إلى تحقيق الغاية التي من أجلها تم إنشاء حلف شمال الأطلسي والمتمثلة في الدفاع عن أوطان أعضاء الحلف من أيّ هجوم خارجي، وفي ظل الترابط وعدم القدرة على التنبؤ بمسار الأحداث في هذا العالم أصبح الحلف الضمانة الأساسية للدفاع والأمن بالنسبة لأعضائه[1].

ثانيا: الرؤية التوسعية لحلف شمال الأطلسي

تم إنشاء حلف شمال الأطلسي يوم 04 أفريل عام 1949م بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية تبلور الصراع في إطار الثنائية القطبية كمنظمة سياسية وعسكرية إقليمية موجّهة ضد الإتحاد السوفياتي، فهو مثّل حاجة وضرورة فرضتها الحالة الأمنية التي ميّزت أوروبا بعد خروجها منهارة ومدمرة من الحرب العالمية الثانية، وبعد سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989م وزوال الإتحاد السوفياتي زالت مبررات وجود الحلف الأطلسي إلاّ أن ذلك لم يؤدي إلى زوال الحلف بل العكس من ذلك قام الحلف بالتوسع في عضويته وذلك بضمه عددا لا بأس به من دول أوروبا الوسطى والشرقية التي كانت جزءا من حلف وارسو. لقد إرتفع عدد أعضاء الحلف من 12 عضوا عند تأسيسه عام 1949م إلى 29 عضوا حتى عام 2018م مما جعل حدوده تمتد لتصل حتى مشارف روسيا.

ويضاف إلى توسع الحلف جغرافيا عبر إرتفاع عدد أعضائه، التوسع الملاحظ للحلف فيما يتعلق بأهدافه بما يتوافق ومفهوم الأمن الموسّع، فانتقل بذلك من الدفاع عن حدوده الطبيعية إلى الدفاع عن مصالح أعضائه وإمداداتهم من المواد الحيوية ومحاربة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ما جعله يتوسع في مناطق تدخله[2].

في أفريل عام 1999م تبنت القمة الخمسون لحلف شمال الأطلسي" المفهوم الإستراتيجي للقرن الواحد والعشرين " الذي يحول الحلف من منظمة إقليمية إلى منظمة عسكرية عالمية وذلك عبر تبنيه عملية توسيع شراكاته الإستراتيجية مع عدد من المنظمات الدولية المؤثرة على الساحة الإقليمية والدول الإقليمية الفاعلة في مجالها[3]، وفي نفس الإطار تم التأكيد على أهمية العلاقة بين أمريكا الشمالية أوروبا والمصالح المشتركة بينهما، والتركيز على استعداد الدول الأعضاء في التحالف على دفعه قدما وفقا للشعار " نحن

---

[1] Steward E.Remaly," NATO Transformation : Finding Relevance in Comping With The Asymmetric Threat of Terrorism", USAWC strategy research project, United State Army, p 10.

[2] أتولفو ريبرا، " قمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة تكرس النزعة العسكرية للقرن 21 "، ترجمة: المناضل-ة، متوفر على الرابط: www.almounadil-a.info/article_imprimer.php3?id_article=2059 ، (2018/05/22م).

[3] أشرف محمد كشك، " حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية "، جوان 2011، متوفر على الرابط: www.//digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=643519&eid=4979 ، (2018/08/24م).

الحلفاء سوف ندخل القرن الحادي والعشرين معا مسلحين بتحالفنا "[1]، فالمجتمع في الرابطة الأوروأطلسية يواجه ثلاث مهمات كبيرة لتحقيق إستراتيجيته للقرن الواحد والعشرين وتتمثل في إقامة شراكة مع روسيا بدلا من محاولة إقصائها وإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالبقاء في أوروبا على أساس أن ذلك من مصلحتها وتحويل الإتحاد الأوروبي إلى مؤسسة ديمقراطية فاعلة[2].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م تعززت الحاجة لدور فعال من قبل الحلف بالنسبة للعالم الغربي في مواجهة التحديات والتهديدات، ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على تعزيز الرابطة عبر الأطلسية تحت قيادتها من أجل القيام بمهمات إدارة الأزمات والوقاية من النزاعات عبر إبقاء الحلف على أهبة الاستعداد للإسهام بما يتوافق وحفظ مصالح أعضائه.

الأمر الذي يؤكد قناعة الحلف بأن الأزمات والصراعات التي تقع خارج أراضي دول الحلف تهدد مصالحه بشكل مباشر خصوصا وأنه أصبح يضم 55 دولة منها 29 عضوا رئيسيا و 20 دولة ترتبط مع الحلف باتفاقيات ثنائية أي بصيغة (29+1) بالإضافة إلى 07 دول هي أعضاء في الحوار المتوسطي الأمر الذي يعني أن الحلف يضم أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة[3] كل ذلك يدفعنا إلى محاولة معرفة ماهية حلف شمال الأطلسي عبر التطرق إلى الظروف والأهداف التي من أجلها تم إنشائه وعن الغرض من عملياته التوسعية في القارة الأوروبية.

لقد أوجد اختفاء الإتحاد السوفياتي من الساحة الدولية حالة من اللاتوازن وخلق فراغا سياسيا وإستراتيجيا كبيرا أدى إلى وضعيات كثيرة من اللاإستقرار واللاأمن على طول خط محور شرق غرب وتجلى في دخول المؤسسات الأمنية في العديد من الدول في أزمة وظيفية تسببت في حالة من اللإضطراب التي رافقت إعادة التشكل والتوازن التي دخلت فيها خصوصا الدول التي مثلت لفترة طويلة مركز ثقل الإتحاد السوفياتي[4]، كما أفرز عن حقيقة مفادها خروج الولايات المتحدة الأمريكية بصفة المنتصر الوحيد في الحرب الباردة.

في هذا الإطار سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة القواعد الناظمة للعلاقات الدولية التي كانت نتاج الحرب العالمية الثانية بما يتناسب ووضعا الجيوسياسي الجديد خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م أين قسمت العالم إلى محورين محورها وإعتبرته محور الخير ومحور الشر الذي يضم الدول التي تعارض سياستها عبر العالم، كما عملت على تأكيد إستمرارية هيمنتها على حلف شمال الأطلسي الذي لم تكن توجهاته عبر المراحل السياسية المختلفة للنظام العالمي إلا إنعكاسا لأولويات السياسة الأمريكية

[1] Mohamed Moustafa Orfy," NATO And The Middle East The Geopolitical Context Post-9/11", Routledge Dtudies in Middle Eastern Politics,2011, p 70.

[2] Adam Daniel Rotfeld, op.cit. p5.

[3] أشرف محمد كشك، مرجع سابق.

[4] زهير بوعمامة، أمن القارة الأروبية في السياسة الخارجية بعد نهاية الحرب البارد، ط1، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011م، ص 185.

الأمر الذي جعله يشكل أداة الهيمنة الأمريكية على العالم في سياساتها[1] وفي ذات السياق حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على توسيع الحلف الأطلسي لجملة من الأسباب أهمها[2]:

1-إيجاد المبرر لإبقاء قواعدها العسكرية في أوروبا لاحتواء فرنسا وألمانيا وإفشال جهودهما السياسية نحو استقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

2-عزل روسيا عن أوربا وإفشال أي محاولة للتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري معها نظرا للإمكانيات الكبيرة التي تملكها روسيا لإقامة تكامل فعال مع شرق أوروبا وخاصة ألمانيا، ويزيد من تلك الإمكانيات كثرة الأقليات الروسية في الدول الأروبية المجاورة لها ما يجعلها تملك ورقة ضغط على القرار في المجال الشرقي للإتحاد الأوربي، وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على احتوائها عن طريق زرع قواعد عسكرية على حدودها وضم وعزل الدول التي يمكن أن تشكل بعدا إستراتيجيا لها في المستقبل كي لا تظهر من جديد منافسا للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، الأمر الذي تؤكّده محاولات ضم الحلف إلى عضويته كل من أوكرانيا وجورجيا بعد انضمام مونتينيغرو في عام .2017

3-تطويق الصين بقواعد عسكرية لكبح محاولاتها المستقبلية كدولة منافسة لها على الصعيد الدولي.

4-السيطرة على مصادر الطاقة التي تحتاجها هذه الدول.

5-تهميش دور الأمم المتحدة وإعادة صياغة ميثاقها بما يتناسب والوضع الجيوسياسي الجديد لعالم أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

2- مجالات وأهداف السلوك التوسعي لحلف شمال الأطلسي

إن انتهاء الحرب الباردة أوجد مشهدا جديدا في العلاقات الدولية تمثل في ظهور دول البلطيق المستقلة بالإضافة إلى دول أوروبا الشرقية بعد خروجها من عباءة الإتحاد السوفياتي ويضاف إلى ذلك ظهور ألمانيا كدولة موحدة، عمل هذا المشهد على إظهار واقع جديد لقارة أوروبا يتميز بالفوضى لم يكن للإتحاد الأوروبي الناشئ القدرة على التحكم فيها مما أتاح الفرصة لحلف شمال الأطلسي للقيام بعملية ملئ الفراغ والوقوف في وجه التعقيدات التي فرضتها المستجدات المتلاحقة والمتسارعة للمرحلة الانتقالية[3].

هذا الواقع كرس حقيقة أن شرق ووسط أوروبا وبحكم خروج دولها من نظام حكم الإتحاد السوفياتي ودخولها مرحلة إنتقالية نحو الديمقراطية وتفعيل حقوق الإنسان والرأسمالية تنطوي على كثير من التهديدات لأمن أعضاء الحلف منها ما يلي[4]:

---

[1] محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد 26، عدد 2، 2010، ص 369.

[2] محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد إنتهاء الحرب الباردة "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، عدد1، 2008، ص ص 346-347.

[3] زبيغنيو بريجنسكي، "أجندة الناتو نحو شبكة أمنية عالمية"، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمان، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 41، ص 172.

[4] موسى علي خنفر، "الأمن الأروبي في إطار حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجيستير، (لبنان : الجامعة الإسلامية) ، 2006، ص ص 79-80.

1-ظهور النزاعات الداخلية والإقليمية والعرقية والدينية.

2-خطر قيام أنظمة معادية للديمقراطية ونظم الحياة في الغرب الرأسمالي وتهدد الأمن والسلام.

3-إنهيار أو ضعف في السلطة المركزية في موسكو يسهم في انتشار الفوضى وعدم الاستقرار، ويضاف إلى ذلك خطورة ضعف الجيش في روسيا التي كانت لا تزال تملك حوالي 70 % من القدرات النووية للإتحاد السوفياتي السابق الأمر الذي يشكل تهديدا للأمن الأوربي.

لقد عمل الحلف في فترة التسعينات على تفادي إمكانية انقسام قارة أوروبا مجددا فمثلما كانت مقسمة في مرحلة الحرب الباردة إلى قسمين قسم تابع للإتحاد السوفياتي وقسم آخر تابع للولايات المتحدة الأمريكية، فيمكن أن تنقسم مرة أخرى إلى أوروبا شرقية وأوروبا الوسطى وأوروبا الغربية وهو ما يكرس حالة اللا أمن واللا استقرار بشكل كبير جدا الأمر الذي تفاداه حلف شمال الأطلسي بدخوله عملية التوسعة عبر ضم دول شرق أوروبا إلى صفوفه لضمان الأمن والإستقرار في كامل قارة أوروبا[1].

لقد إتفق أعضاء الحلف على وجود تهديدات وتحديات جديدة مما دفع قادة الحلف عام 1991م إلى وضع إستراتيجية جديدة لأمن دول التحالف، تأخذ في عين الاعتبار السياق العالمي تماشيا مع اتساع طبيعة التحديات والأخطار وتتضمن مراقبة الأسلحة الثقيلة والمدمرة وطرق تدفق الموارد والأموال التي تغذي الأعمال الإرهابية التخريبية[2] ما يعني أن بوادر التوسع لدى الحلف ظهرت في قمة روما عام 1991م وتجلى ذلك في بيانها الختامي الذي خرج بالتوصيات التالية[3]:

1- ضرورة الإبقاء على الحلف في صيغته الأمنية والدفاعية لمواجهة أي خطر في أوروبا والمتوسط والشرق الأوسط وآسيا.

2- تشكيل قوة تدخل سريع تتكون من أربع ألوية (لواء بريطاني ولواء بلجيكي ولواء هولندي ولواء ألماني) مع إسهامات من تركيا واليونان على ألاّ يقل تعداد هذه القوة عن 60 ألف جندي.

3- ترحيب الولايات المتحدة الأمريكية بفكرة ضم أعضاء جدد لعضوية الحلف من دول شرق أوروبا رغم الانقسام حولها إلى مؤيّد ومعارض لهذا الطرح الذي دعمه كل من وزير الخارجية الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية جيمس بيكر وهنري كيسنجر.

لقد ظهرت أولى الأفكار والنقاشات المنادية بتطوير حلف شمال الأطلسي في قمة لندن عام 1990م، التي تعتبر أول قمة له بعد انهيار حلف وارسو، وتركزت حول مسألة تحديد الدول التي ينبغي ترشيحها لعضوية الحلف بعد انفتاحه على الديمقراطية الجديدة في دول أوروبا الشرقية[4]، وتم في ديسمبر 1994م تحديد الطريقة التي يجب التوسع بها مع الأخذ بمبدأ قيادة ومتابعة عملية التوسع ومراعاة الآثار المترتبة على العضوية وذلك من خلال القيام بدراسات مكثفة تتحدد من خلالها أهلية العضو المترشح، حيث ظهر

[1] زبيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 173.

[2] Philip H.Gordon, NATO and the war on Terrorism a changing alliance, the brookings reviezm, vol.20, No.3, summer 2002, p 37.

[3] محمد حمدان المصالحة، مرجع سابق.

[4] Ronald D.Asmus and F.stephen Larrabee, Nato and the Have-note: Reassurance After Enlargement, Foreign Affaires, vol.75, No.6, Nov-Dec,1996, p 13.

حرص الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب ألمانيا على عملية توسعة حلف شمال الأطلسي إلى شرق أوروبا بينما طالبت فرنسا بالتوسع جنوبا بإتجاه حوض المتوسط[1]، الأمر الذي نتج عنه أن عملية الدخول في العضوية تمر بعدة خطوات منها[2]:

1-إنشاء مجلس التعاون لشمال الأطلسي CCNA بعد قمة قادة دول حلف شمال الأطلسي عام 1991م والذي يهدف إلى وضع أسس وإطار للعلاقات بين دول الحلف ودول شرق ووسط أوروبا عبر القيام بتنظيم العلاقات السياسية والعسكرية ومن خلال دعم تمسك الأعضاء في المجلس بالخيار الديمقراطي وإحترام حقوق الإنسان والحرية الإقتصادية.

2-مشروع الشراكة من أجل السلام PFP وهو برنامج الهدف منه تطوير التعاون بين دول حلف شمال الأطلسي وباقي الدول الأوروبية الأخرى، وفي إطاره قام الحلف في 14 جانفي 1994م بإصدار الدعوة للدول الأوروبية للانضمام إلى المشروع وهو الأمر الذي استجابت له الدول المعنية سريعا[3].

3-إيجاد ووضع المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات بين روسيا وحلف شمال الأطلسي الأمر االذي تجسد في 14 ماي 1997م عبر توقيع إتفاقية بين الحلف وروسيا وبموجبها تمكن الحلف من إزاحة أهم العقبات في وجه التوسع[4]، وقد تعزز ذلك بإنشاء مجلس الناتو-روسيا عام 2002م كآلية للتشاور وبناء الإجماع والتعاون بشأن القضايا الأمنية والتعاون والأمن ومكافحة الإرهاب ومنع انتشاره وإدارة الأزمات[5]، وتعتبر الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر 2001م بمثابة نقطة تحول في العلاقة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، حيث أن الضعف أمام الهجمات الإرهابية أوجد الدافع للتخلي عن عقلية الحرب الباردة والتركيز على إيجاد مناخ مشجع على العمل معا جنبا إلى جنب من أجل السلام بين الطرفين[6].

لقد قام المشرفون على عملية توسع حلف شمال الأطلسي بالتوصل إلى تحديد شروط العضوية الجديدة في اجتماع مجلس الحلف عام 1995م وتتمثل في الآتي[7]:

1-أن يكون المترشح للعضوية من بين الموقعين على برنامج الشراكة من أجل السلام.

2-أن يكون العضو المترشح خاليا من وجود مشكلات قومية أو عرقية ومؤمنا بقيم الديمقراطية الغربية ويحترم حقوق الإنسان ولديه القدرة على تعزيزها.

3-أن يكون العضو المترشح قادرا على تحمل نفقات الانضمام إلى الحلف جميعها، بما في ذلك بناء جيش له مواصفات الجيوش الغربية من حيث العقيدة العسكرية والتسلح.

---

[1] The Military Balance, NATO, volume. 95, Issue 1, Janvie 2009, p 33.

[2] محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف شمال الأطلسي وأثرها على أمن المنطقة العربية"، مرجع سابق، ص342.

[3] The Military Balance, NATO, Op.Cit, p 33.

[4] موسى علي خنفر، مرجع سابق، ص 83.

[5] طالب حسين حافظ، " الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد إنتهاء الحرب الباردة "، مجلة دراسات دولية، العراق، العدد 46، 2010، ص 141.

[6] Lionel Ponsard," Russia , NATO And Cooperative Security Bridging The Gap", Routledge, USA and CANADA, first published 2007, pp 84-85.

[7] محمد حسون،"الإستراتيجية التوسعية لحلف شمال الأطلسي وأثرها على أمن المنطقة العربية"، مرجع سابق، ص344-345.

4-أن يضع قواته المسلحة تحت قيادة مدنية وديمقراطية.

5-أن يبدي العضو المترشح استعداده للمشاركة في فعاليات الحلف وآلياته كالتدريب والمناورات والتخطيط الدفاعي المشترك وتبادل المعلومات الأمنية والدفاعية مع الحلف.

إن عملية التوسع التي خطط لها حلف شمال الأطلسي ليست مجرد عملية لضم أعضاء جدد فقط بل هي رؤية تنسجم مع توجهات النظام العالمي وتصوراته للأمن والسلم الدوليين في المستقبل من طرف القوى الفاعلة في الحلف، حيث تصادف اتخاذ قرار توسع حلف شمال الأطلسي مع وصول بيل كلينتون للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية والذي حملت إستراتيجيته للأمن القومي شعار "المشاركة والتوسع" الذي مفاده إختفاء الحد الفاصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وأن متطلبات الحفاظ على القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية تستدعي تنشيط الاقتصاد وضرورة التشارك مع دول العالم[1]، وفي هذا السياق ارتكزت عملية توسيع الحلف على مجموعة من الأسس وهي[2]:

1-برنامج الشراكة من أجل السلام لدعم الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوروبا.

2-برنامج التعاون والحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من جنوب وشرق المتوسط.

3-الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات داخل أوروبا وخارجها عبر تمكين الحلف من العمل خارج المنطقة إذا إقتضت الضرورة والمصلحة ذلك.

تمت عملية توسعت حلف شمال الأطلسي بما نصت عليه المادة 10 من معاهدة الحلف من أنه يجوز السماح لكل دولة أروبية يمكنها أن تساهم في تعزيز وتطوير مبادئ المعاهدة وتسهم في أمن منطقة شمال الأطلسي على أن تتم دعوة الدول الأوروبية المرشحة لعضوية الحلف من قبل مجلس شمال الأطلسي، وعلى هذا الأساس أصبح حلف شمال الأطلسي يضم حاليا 29 دولة عضوا، بعدما كان يضم عند إنشائه في عام 1949م 12 دولة عضوا مؤسسا هي: بلجيكا، كندا، الدانمارك، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إسلندا، إيطاليا، اللوكسمبورغ، النرويج، هولندا، البرتغال وبريطانيا. أما باقي الدول الأعضاء فهم: اليونان وتركيا عام 1952، ألمانيا عام 1955، إسبانيا عام 1982، تشيكيا، المجر وبولوندا عام 1999، بلغاريا، إستونيا، ليتونيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا عام 2004، ألبانيا وكرواتيا عام 2009، مونتينيقرو عام 2017[3].

وفي سياق سياسة "الباب المفتوح" التي يعتمدها حلف شمال الأطلسي المرتكزة أساسا على المادة 10 من ميثاق الحلف تمت إنجاز سبعة مراحل من التوسع، ويسعى الحلف من خلالها في المستقبل إلى ضم كل من البوسنة والهرسك، جورجيا، مقدونيا وأكرانيا[4].

---

[1] يحي سعيد قاعود وعلا عامر الجعب، وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017، قراءة تحليلية في إستراتيجية دونالد ترامب، قراءات إستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 20، أبريل 2018، ص 80.

[2] محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف شمال الأطلسي وأثرها على أمن المنطقة العربية"، مرجع سابق، ص341.

[3] Organisation du Traité de l'Atlantique Nord, Pays membres, https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_52044.htm (15/07/2018).

[4] Organisation du Traité de l'Atlantique Nord, Elargissement, https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_49212.htm (15/08/2018).

ثالثا: دوافع ومسار إنتقال إستراتيجية حلف شمال الأطلسي من دفاعية إلى تدخلية

لقد أصبح معيار الأمن يخضع للتحولات والتغيرات التي تشمل الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع دخول العالم مرحلة جديدة أفرزت جملة من المشاكل العابرة للحدود القومية ذات البعد العالمي التي لا يمكن لدولة وحدها مهما بلغت قوتها أن تواجهها بمفردها، الأمر الذي يتوافق مع ما صرح به نيكولاس بيرنز سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى حلف شمال الأطلسي في 19 أكتوبر 2004م قائلا:" كان الحلف يركز في الماضي على الجبهة الداخلية أي على تهديدات الحرب الباردة الموجهّة إلى قلب أوروبا، أما مستقبل الحلف فسوف يتركز على الخارج على التحديات التي تشكلها شبكات الإرهابيين العالمية، وعلى أمن أعضائها من قوس عدم الإستقرار الممتد من آسيا الجنوبية والوسطى إلى الشرق الأوسط و شمال إفريقيا"[1]. وهو ما يعني أن حلف شمال الأطلسي أخذ على مسؤوليته دورا جديدا يتمثل في مواجهة النزاعات الإقليمية وبؤر التوتر التي يمكن أن تحدث في العالم وتؤثر على أمن أعضائه خصوصا وأن الأمن أصبح يتهدده مخاطر عسكرية وغير عسكرية وكثيرة التنوع تأتي من اتجاهات مختلفة يصعب في كثير من الأحيان توقعها.

إن خروج الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى منتصرة بعد الحرب الباردة أسس إلى نظريات وأطروحات على غرار صراع الحضارات ونهاية التاريخ التي ترى بانتصار النموذج الرأسمالي الأمر الذي أدى بانتشار الدعوات المطالبة بتثبيت حلف شمال الأطلسي كأداة عسكرية من أجل حماية مكتسبات الحضارة الغربية وثقافتها وهو ما تجسد في التطورات التي خضع لها المفهوم الإستراتيجي للحلف والذي تناغم وتكامل مع عقيدة المحافظون الجدد بالولايات المتحدة الأمريكية من حيث شرعنة استخدام القوة باسم نشر منظومة القيم المبنية على دعامتي الديمقراطية والرأسمالية[2]، من أجل المساهمة في نشر نموذجه وقيمه عبر العالم.

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من النجاح في تعزيز الرابطة الأطلسية التي تجمع كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال التوسع في استخدام حلف شمال الأطلسي في العمليات العسكرية التي تقودها من وراء ستار في مناطق مختلفة من العالم، إذ يدخل في هذا الإطار تولي حلف شمال الأطلسي مهمات التدخل العسكري في مطلع التسعينات من القرن العشرين في بعض مناطق يوغسلافيا السابقة البوسنة والهرسك ثم صربيا تحت مظلة التدخل الإنساني، بالإضافة إلى قيادة حلف شمال الأطلسي في الفترة الأخيرة للتدخل العسكري في أفغانستان باسم قوات إيساف وأخيرا تحمل على عاتقه مهمة الهجمات العسكرية على ليبيا بعد أحداث 17 فيفري 2011 م ونشوب الحرب فيها[3].

استهدفت قيادة حلف شمال الأطلسي، في إطار تكيفه مع مستجدات ومعطيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من خلال عملية التوسع تحقيق أهداف إستراتجية نذكر منها ما يلي:

---

[1] محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد إنتهاء الحرب الباردة "، مرجع سابق، ص 510.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين-نظرة إستشرافية ..وموقع العالم الإسلامي فيها "، مركز الجزيرة للدراسات-تقارير، جويلية 2009، ص 14.

[3] محمد عبد الشفيع عيس، "بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي محاولة موجزة في تصنيف العالم"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، ص 151.

1-ضمان الأمن والاستقرار الكامل لقارة أوروبا وتعزيز التعاون عبر الأطلسي وتجسد ذلك من خلال تحقيق المصالحة السياسية التاريخية بين ألمانيا وفرنسا والقضاء على إمكانية قيام الحرب الأهلية داخل أوروبا وتأكد ذلك بظهور الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تطورت لاحقا لتصبح الإتحاد الأوروبي[1].

2-القدرة على احتواء الطموحات الأوروبية في الساحة الدولية واحتواء خطر ألمانيا الموحدة وإعطاء الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية السيطرة على أية تطورات غير متوقعة في روسيا وأوروبا الشرقية[2].

3-عزل روسيا وإفشال أية محاولة للتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري بينها وبين أوروبا ويتحقق ذلك بضم الدول التي يمكن أن تشكل بعدا إستراتيجيا لها في المستقبل وحرمانها من مجالها الحيوي التقليدي[3] وهذا كله في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية من أجل منع أي إمكانية لظهور منافسين لها على الصعيد الدولي.

4-الحفاظ على مبيعات السلاح بفتح أسواق جديدة الأمر الذي تم عن طريق تزايد نفقات الدفاع في الدول المترشحة للعضوية والتي تشارك في برنامج الشراكة من أجل السلام في إطار تطبيق الإصلاحات العسكرية المطلوبة منها لتحقيق متطلبات الدخول في عضوية حلف شمال الأطلسي عبر تحويل بنيتها العسكرية ومنظومتها التسليحية بما يتوافق والنظم العسكرية الغربية بدل المنظومة السوفياتية السابقة[4].

3-1: تطور المفهوم الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي

إرتكز حلف شمال الأطلسي منذ تأسيسه على عقيدة دفاعية في إستراتيجيته وفق المادة 05 من معاهدة إنشائه التي تنص في جوهرها على مواجهة الدول الأعضاء في الحلف بشكل جماعي لكل تهديد خارجي على أي دولة من دول الحلف، وقد كانت هذه المادة تستجيب لمقتضيات الواقع الأمني في أوروبا الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية، وتمثل التهديد الخارجي آنذاك في الوجود السوفياتي كخطر دائم، الأمر الذي جعل حلف شمال الأطلسي يكون تحت القيادة الفعلية للولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنها القوة المركزية الوازنة والوحيدة القادرة في العالم على امتلاك مفاتيح الرد المناسب على أي تهديد سوفياتي.

لكن مع سقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة واختفاء العدو الخارجي المتمثل في الإتحاد السوفياتي ظهرت تحديات وظواهر جديدة في هيكل النظام الدولي ألزمت حلف شمال الأطلسي ضرورة التكيف معها بتغيير إستراتيجيته بما يستجيب لمصادر التهديد. ألمر الذي يعني ضرورة إعادة النظر فيما تنص عليه المادة الخامسة أو تطويرها والتي حددت المجال الجغرافي للتدخل بالنسبة للحلف والمتمثل في أراضي الدول الأعضاء وارتباط عملية التدخل بحدوث عدوان على أحد أعضاء الحلف[5].

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق ، ص 170.

[2] المرجع سابق، ص63.

[3] محمود حسون،"الإستراتيجية التوسعية لحلف شمال الأطلسي وأثرها على أمن المنطقة العربية"، مرجع سابق، ص346.

[4] صايل فلاح مقداد السرحان، "أثر توسيع حلف الأطلنطي على ألمن القومي العربي 1990-2000"، رسالة ماجيستير ، (جامعة آل البيت، الأردن :معهد بيت الحكمة)، 2006، ص 63.

[5] أشرف محمد كشك، مرجع سابق.

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أول من طرح مسألة إصلاح حلف شمال الأطلسي من أجل الحفاظ على مستقبل ومتانة الرابطة عبر الأطلسية وتهيئتها للتكيف مع جملة الحقائق والمعطيات الجيوإستراتيجية الجديدة في الساحة الدولية وتمكينها من مواجهة التحديات التهديدات[1] بشكل يستجيب إلى مقتضيات المرحلة الجديدة عبر صياغة المفهوم الإستراتيجي الذي يضمن استمرارية خدمة الحلف لمصالح دوله وهو ما تم التطرق إليه بقمة لندن في جويلية 1990م بإعتبارها المدخل لعالم جديد هو عالم ما بعد الحرب الباردة ثم قمة روما في نوفمبر 1991م باعتبارها الموجّه لأساس الرؤية الجديدة للحلف، ونتيجة تسارع الأحداث في الساحة الدولية، بعد عشرية من انتهاء الحرب الباردة، وعلى رأسها النزاعات الإثنية وحرب كوسوفو، دعت الحاجة إلى تجديد المفهوم الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي بقمة واشنطن في أفريل 1999م ونفس تلك الأسباب دعت إلى تجديد ذات المفهوم بعد مجموعة من المعطيات المستجدة وعلى رأسها أحداث 11 سبتمبر 2001م والحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في قمة لشبونة عام 2010م[2].

وتعتبر هذه المحطات رئيسية في تبلور مفهوم الأمن لدى حلف شمال الأطلسي مثلما هي رئيسية في نضج وتبلور الإستراتيجية الأمريكية ما يعطي الإنطباع بتلازم المسارات المحدّدة لسلوك الحلف وسلوك الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، حيث أن إستراتيجيات الرؤساء الأمريكيين من جورج بوش الأب إلى غاية باراك أوباما ركزّت على مفهوم التوسع وتعظيم النفوذ ومحاربة الإرهاب والحفاظ على الشراكة الإستراتيجية التقليدية مع أوروبا بهدف ضمان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي الجديد مع مواكبة التغيرات المستجدة على الصعيد العالمي[3].

وتعد قمة لندن في جويلية 1990م بمثابة المخاض لرسم التوجه الجديد لمسار حلف شمال الأطلسي حيث أقر المجتمعون ضرورة العمل على إجراء تحولات عميقة في هيكلة الحلف وبلورة إستراتيجية جديدة تتناسب والأحداث المتمثلة في تأكد انهيار الإتحاد السوفياتي وانسحاب قواته من شرق أوروبا كما تم في 06 جويلية 1990م إعلان وثيقة هامة سميت "بإعلان لندن حول تحالف متجدد" تضمنت هذه الوثيقة (23) ثلاثة وعشرون فقرة حددت بموجبها التوجهات الكبرى الجديدة للحلف الأطلسي[4]، وقد سعت دول الحلف إلى أن يتعامل المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف مع أربع تحديات أساسية تتمثل فيما يلي[5]:

1-الحصول على نتيجة مقبولة سياسيا لمشاركة الحلف المتعمقة في النزاعات.

2-تحديث معنى الأمن الجماعي والتزاماته كما ورد في المادة الخامسة من اتفاقية الحلف.

3-إشراك روسيا في علاقة ملزمة وذات نفع متبادل مع أوروبا ومجتمع شمال الأطلسي الأوسع.

4-الاستجابة للمعضلات الأمنية الجديدة.

[1] زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 255.

[2] زبغينو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 167.

[3] يحي سعيد قاعود وعلا عامر الجعب، مرجع سابق، ص 88.

[4] زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 257.

[5] زبغينو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 167.

في هذا الإتجاه شهدت قمة حلف شمال الأطلسي بروما في نوفمبر 1991م وضع الأساس الجديد الذي يوجه الحلف عبر إقرارها بأن مواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة يجب أن يكون في إطار مفهوم موسع للأمن يأخذ بعين الاعتبار العوامل العسكرية بالإضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية وغيرها من العوامل المؤثرة في الأمن وذلك انطلاقا من الطبيعة المختلفة والغير الثابتة للتهديدات التي من شأنها أن تؤثر على أمن دول الحلف، وقد تم خلال هذه القمة تبني وثيقتين كانت الأولى بعنوان" إعلان السلم والتعاون " أما الثانية فكانت باسم " المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف "[1]، وقد تم بناء المفهوم الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي الذي صدر عام 1991م على خمسة مبادئ هي[2]:

1-الحلف له مهمة دفاعية بحتة.

2-الأمن كل لا يتجزأ وأي اعتداء ضد واحد من أعضائه يعتبر اعتداء ضد الجميع.

3-أمن أوروبا مرتبط بأمن الولايات المتحدة الأمريكية.

4-سياسة الأمن للحلف مبنية على مبدأ الدفاع الجماعي.

5-الحفاظ على تركيبة ملائمة من القوات النووية والتقليدية متمركزة في أوروبا.

نظرا لتسارع التطورات على الساحة الدولية قررت دول الحلف خلال قمة مدريد لعام 1997م مراجعة المفهوم الإستراتيجي للحلف الذي صدر عام 1991م نتيجة قناعتهم بأنه بحاجة إلى مراجعة ليتناسب بشكل أفضل مع تطورات البيئة الأمنية التي عرفت تحولات نوعية منذ قمة روما لعام 1991م وبخاصة تلك التي ظهرت في منطقة البلقان، وهو ما تم التوصل إليه بقمة واشنطن في 23 و25 أفريل 1999م التي أقيمت في نفس القاعة التي تم فيها التوقيع على الاتفاقية المؤسسة للحلف. وقد تضمن المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 1999م المهام الجديدة للحلف ولعل أبرزها تمثل في"حفظ السلام وإدارة الأزمات" دون تحديدها بمنطقة جغرافية معينة، وهو ما يعتبر تحول جذري من عقيدة أساسها الدفاع لدى الحلف إلى عقيدة أساسها إدرة الأزمات وحفظ السلم وذلك نظرا لطبيعة التحديات الأمنية الجديدة العابرة للحدود التقليدية وهو ما يؤكد إلتزام الحلف بالدور العالمي ضدّ التهديدات الجدية لمصالح دول الحلف[3].

إن المصالح الأمنية لدول الحلف الأطلسي يمكن أن تتأثر بسبب مخاطر تتجاوز مجرد العدوان على أراضي أحد أعضائه ومثال ذلك يتجلى في الأعمال الإرهابية، والجريمة المنظمة وإعاقة تدفق الموارد الحيوية والطاقوية إلى الدول الأعضاء في الحلف، وهو ما يعني اتساع المجالات التي يمكن للحلف التدخل من أجلها لتشمل الأسباب الإنسانية وعمليات حفظ السلام سواء داخل أوروبا أو خارجها[4]، وهذا وفقا للمهام الخمس التي حددتها قمة واشنطن لعام 1999م والمتمثلة في[5]:

[1] زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص ص 258-259.

[2] زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 262.

[3] زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص ص 279-280.

[4] أشرف محمد كشك، مرجع سابق.

[5] زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 281.

1-خلق بيئة ومحيط أمن مستقر في المنطقة الأوروأطلسية.

2-توفير إطار أطلسي مهم يسمح للدول الحليفة بالتشاور حول جميع القضايا المرتبطة بمصالحهم الحيوية.

3-ممارسة وظيفة الردع والدفاع الجماعي ضد أي اعتداء أو خطر أو تهديد يستهدف أي دولة من الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي.

4-الاستعداد في جميع الأحوال ومن خلال وفاق تام للمشاركة في مهمة فعالة وقائية من النزاعات والمشاركة مباشرة في إدارة الأزمات بما في ذلك المساهمة في عمليات الرد على هذه الأزمات.

5-ترقية علاقة واسعة للشراكة والتعاون والحوار مع دول أخرى في المنطقة الأوروأطلسية وذلك في إطار تدعيم الشفافية والثقة المتبادلة والقدرة على التحرك الجماعي في إطار الحلف، ونتيجة للحاجة المستمرة للتطوير والتحديث على مستوى إستراتيجية الحلف بما يتناسب والمتطلبات الجديدة التي تفرضها البيئة الدولية والتي تمثلت بعد عام 1999م في أحداث 11 سبتمبر 2001م وتبني الولايات المتحدة الأمريكية الدولة القائدة في حلف شمال الأطلسي للحرب العالمية على الإرهاب وتبنيها لإستراتيجية الحرب الإستباقية تم في هذا السياق تبني الحلف لمفهوم إستراتيجي جديد في عام 2010م يعتبر أكثر وضوحا وتحديدا عن سابقه بشأن تدخل الحلف في الأزمات حيث تضمن ما يلي[1]:

1-قدرات الحلف السياسية والعسكرية تمكنه من التعامل مع الأزمات سواء قبل أو أثناء أو بعد نشوئها.

2-الصراعات التي تشهدها الدول الواقعة خارج حدود دول الحلف تلقي بضلالها على دول الحلف بالنظر إلى أن أغلب إمدادات الطاقة لدول الحلف تمر عبر أراضي بلدان العالم ما يجعلها عرضة للمخاطر والهجمات والانقطاع.

3-أن الأزمات والصراعات التي تدور خارج أراضي الحلف تهدد مصالحه بشكل مباشر وبالتالي يتعين على الحلف التدخل حيثما أمكنه وحيثما تقتضي الحاجة ذلك للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو إدارتها حال وقوعها والمساعدة في إعادة إعمار المنطقة.

لقد أضطلع حلف شمال الأطلسي بدور جد مهم في تحقيق الأمن والسلم في العالم الغربي طوال فترة وجوده، ومن أهم الأمور التي حقّقها نذكر انتهاء الحرب الأهلية في الغرب والتي دامت قرونا، فمن دون حلف شمال الأطلسي لا تستطيع فرنسا أن تشعر بما يكفي من الأمان الذي يجعلها تقيم وفاقا مع ألمانيا، كما أنه يعتبر الضمانة التي أوجدت الشروط المناسبة لقيام إتحاد أروبي ديمقراطي أوسع[2].

إن حلف شمال الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أصبح مجال عملياته يشمل دول العالم كما سعى إلى توسيع تحالفاته وذلك بإقامة شراكات عسكرية عبر جميع أنحاء العالم، فعندما سقط جدار برلين في العام 1989م كان حلف شمال الأطلسي يتكون من 16 عضوا ولا يملك أي شريك أما اليوم فهو يضم 29 عضوا ويملك أكثر من 20 شريكا في كل من أوروبا وآسيا

[1] أشرف محمد كشك، مرجع سابق.

[2] زبغينو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 167.

وسبعة دول في البحر المتوسط، وما يؤكد هذه القوة المتنامية للحلف ما قاله سفير الولايات المتحدة السابق في عهد الرئيس جورج بوش كورت فولكر عام 2006م " بأن الناتو يشارك في ثماني عمليات متزامنة في أربع قارات[1]".

ونتيجة للترابط والتشابك العالمي في المصير والمصالح فإن المخاطر أصبحت لا تعرف لها حدودا فالإرهاب مثلا يولد في الرياض ويتدرب في قندهار وتنجز مؤامراته المميتة في هامبورغ من أجل أن تطير الطائرات إلى المباني في نيويورك ومثل هذا الترابط يعني أن عدم تحقيق التنمية والتطور في مكان واحد يؤثر على الأمن والازدهار ورفاهية المواطنين في كل مكان لذا يعتقد حلف شمال الأطلسي أن أفضل وسيلة للدفاع ضد أخطار من هذا النوع هي معالجة الموضوع من مصدره، كما أن التهديدات العالمية لا يمكن مواجهتها بمنظمات محلية أو إقليمية بل بمنظمات عالمية وما يزيد من شرعية الحلف هو انفتاحه عبر آلية الشراكة على مختلف دول العالم، والنطاق الواسع لتدخل حلف شمال الأطلسي يعتبر نتيجة للسياسة العالمية الجديدة القابلة للتطور والتجديد التي انتهجها بعد الحرب الباردة[2].

خاتمة

يعد انهيار الإتحاد السوفياتي حدثا تاريخيا إستراتيجيا ومحطة هامة لجهة دراسة سلوك وخيارات حلف شمال الأطلسي قبل وبعد الحرب الباردة، فالحلف بعدما أنشئ وفق عقيدة دفاعية لمواجهة المد الشيوعي على الدول الديمقراطية، انتهج بعد انتهاء الحرب الباردة سياسة توسعية على حساب مناطق نفوذ الإتحاد السوفياتي، فهي شملت دولا كانت قبيل انتهاء الحرب الباردة تدين بالولاء إلى الإتحاد السوفياتي وتناصب العداء للولايات المتحدة الأمريكية، ومن تجليات هذا التوسع انضمام دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى عضوية الحلف في فترة التسعينات الأمر الذي أزعج كثيرا روسيا وأنتج بذلك منطقة صراع تشمل الدول المجاورة لروسيا كجورجيا وأوكرانيا.

إن دخول حلف شمال الأطلسي في خدمة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وبروز دوره ومساهماته في حروبها الخارجية على غرار مساهماته في أفغانستان والعراق وليبيا بالإضافة إلى السياسة التوسعية للحلف، كل ذلك ولدّ فعلا معاكسا لمفهوم السلام والاستقرار الذي كان يطمح إلى تحقيقه ونشره، وأنتج بدل ذلك مناطق تماس قلقة يسودها عدم الاستقرار مع كل من روسيا الصاعدة والباحثة عن دور عالمي ومع الصين ذات الاقتصادي العالمي التنافسي والتي تدعوا علنا إلى إقامة نظام دولي متعدّد الأقطاب بدل نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على تحقيق هيمنتها عن طريق توطيد علاقاتها بحلفائها التقليديين وعملت على تجسيد ذلك من خلال السياسة التوسعية لحلف شمال الأطلسي، السلوك الذي رأت فيه كل من روسيا والصين تهديدا لأمنهما القومي، فروسيا رأت في توسع حلف شمال الأطلسي إلى شرق أوروبا استفزازا وتهديدا جديا لأمنها القومي بينما الصين شعرت

[1] ريك روزوف،"الناتو يحاول إلغاءالأمم المتحدة والحل مكانها"، متوفر على الرابط:
www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=99044 ، (2018/07/15م).

[2] IVO Daalder, James Goldgerier, "Global Nato", foreign Affairs, vol.85, sep. oct, 2006, pp105-113.

بالتهديد نتيجة لاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان والعراق وطموحها في إقامة قواعد عسكرية في منطقة آسيا الوسطى.

إن توسع حلف شمال الأطلسي قابله رد فعل مقاوم لعمليات التوسع من قبل قوى دولية كبرى على غرار روسيا والصين اللذان وجدا نفسيهما مجبرين على الدخول في علاقات إستراتيجية معلنة من أجل الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية، فتم في إطار ذلك إطلاق عدة مبادرات من أهمها إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، إنشاء مجموعة بريكس والمبادرة الصينية "طريق واحد حزام واحد". ويبقى التساؤل في ظل تراجع الدور الأمريكي في السنوات القليلة الماضية على الساحة الدولية وفي ظل سلوك الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس ترامب المرتكز على إشعال الحروب التجارية والإفراط في استعمال سلاح العقوبات الاقتصادية حتى مع حلفائها في إطار حلف شمال الأطلسي، وتركيزه على سياسة العلاقات الثنائية بدل العلاقات المتعدّدة الأطراف التي تخدم نظام العولمة، هو إلى أي مدى ستنجح المبادرات الصينية–الروسية في الاستثمار على التناقض المستجد على ضفتي الأطلسي والعمل على تفكيك فاعلية حلف شمال الأطلسي على الساحة الدولية؟

قائمة المراجع:

سعيد قاعود، ي.، & عامر الجعب، ع. (2018). *وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017، قراءة تحليلية في إستراتيجية دونالد ترامب*. غزة: مركز التخطيط الفلسطيني.

حسون، م. (2010). الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي ، ص 369. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية*، *26*(02)، 331-376.

بوعمامة، ز. (2011). *أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة* (1 ط). الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع.

أحمد أبو الخير، م. (2010). *النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد النظام الدولي العام* (1 ط). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

مرسي، ل.، & وهبان، أ. (2001). *حلف شمال الأطلسي–العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945–2000*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

ناصيف حتى، ي. (1995). أي هيكل للنظام الدولي الجديد. *عالم الفكر*، *23*، 97-121.

طالب، ح. ح. (2010). الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد إنتهاء الحرب الباردة . *دراسات دولية*، (46)، 135-150.

Ponsard, L. (2007). *Russia , NATO And Cooperative Security Bridging The Gap* (ط 01). USA and Canada: Routledge.

علي خنفر، م. (2006). *الأمن الأوروبي في إطار حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة* (أطروحة ماجستير). الجامعة الإسلامية، لبنان .

E.Remaly, S. (2004). *NATO Transformation : Finding Relevance in Coping With The Asymmetric Threat of Terrorism*. USA: USA Army war College.

Ronald, D. A., & F. stephen, L. (1996). Nato and the Have-note: Reassurance After Enlargement, . *Foreign Affaires*, *75*(06), 13-20.

عزيز شكري، م. (1978). *الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية*. الكويت: المجلس الوطني.

حسون، م. (2008). إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد إنتهاء الحرب الباردة. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية*، *24*(01)، 491-529.

بريجنسكي، ز. (2009). أجندة الناتو نحو شبكة أمنية عالمية. *دراسات دولية*، (41)، 167-183.